الأنباء
السبت 30 مايو 2015

شكلت 68,6٪ من حجم الميزانية المجمعة للمصارف

أموال فائضة بالبنوك.. الودائع تنمو 1,2 مليار دينار على أساس سنوي

ذكر تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية ارتفعت بنهاية مارس 2015 إلى 38,76 مليار دينار، وذلك وفق آخر معلومات يصدرها بنك الكويت المركزي، مسجلة نموا على أساس شهري نسبته 1,8٪ بحوالي 687 مليون دينار مقارنة بنسبة ارتفاع شهري قدرها 1,5٪ بحوالي 547 مليون دينار في فبراير 2015، بينما شهدت نموا سنويا بنسبة 3,3٪ بحوالي 1,2 مليار دينار مقارنة بالنمو السنوي الذي شهده فبراير ونسبته 4,9٪ اي بحوالي 1,8 مليار دينار.

وقال التقرير ان ودائع القطاع الخاص مازالت تمثل الجانب الأكبر من حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي، مع تحسن حصتها إلى إجمالي الودائع لتشكل نحو 86,6٪ خلال مارس، مقابل 13,4٪ لودائع القطاع الحكومي من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي، وبشكل عام تمثل الودائع أهم مصدر للأموال بالنسبة للبنوك المحلية الكويتية وجانبا مهما من ميزانيتها، إذ استقرت حصتها عند 68,3٪ من إجمالي الميزانية المجمعة خلال شهري مارس وفبراير، فيما كانت قد شكلت 69,3٪ من إجمالي الميزانية خلال مارس من 2014.

ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية ارتفعت بـ656 مليون دينار بنمو 20,8٪ على أساس شهري و16٪ على أساس سنوي

ودائع القطاع الخاص ترتفع 2,9٪ إلى 33,5 مليار دينار

الودائع تحت الطلب تزيد 40 مليون دينار والادخارية تتراجع 44 مليون دينار وودائع القطاع الخاص لأجل ترتفع 1,9٪

ودائع القطاع الخاص

وقد سجلت ودائع القطاع الخاص خلال مارس 2015 ارتفاعها الأعلى منذ مارس 2014 على أساس شهري زادت نسبته على 2,9٪ وبحوالي 960 مليون دينار مسجلة ما يزيد على 33,5 مليار دينار في مارس مقارنة بنحو 32,48 مليار دينار في فبراير 2015 الذي شهد ارتفاعا بنسبة 1,6٪ وبحوالي 506 ملايين دينار.

في حين شهد إجمالي ودائع القطاع الخاص نموا سنويا في مارس نسبته 3,9٪ وبحوالي 1,2 مليار دينار عن قيمته التي كانت قد سجلت 32,3 مليار دينار في مارس 2014.

وقد تراجعت على أساس شهري حصة الودائع المصرفية الخاصة إلى إجمالي عرض النقود بمفهومها الأوسع (م3) مستحوذة على 95,8٪ من إجمالي عرض النقود الذي وصل إلى نحو 35 مليار دينار خلال مارس مقارنة بنسبة 95,6٪ من عرض النقود خلال شهر فبراير 2015، بينما ارتفعت نسبة ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الميزانية المجمعة لتشكل نسبة قدرها 59,1٪ في مارس مقابل نحو 58,4٪ خلال فبراير، فيما شكلت نسبة 59,7٪ خلال شهر مارس 2014، وقد بلغت حصة حجم الائتمان المصرفي 92,6٪ من حجم ودائع القطاع الخاص خلال شهر مارس مقارنة بنسبة 94,7٪ في شهر فبراير 2015، بينما كان قد شكل نسبة 91,3٪ خلال شهر مارس 2014.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية وتمثل ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية نحو 88,7٪ في مارس مقابل 90,3٪ في فبراير من إجمالي ودائع القطاع الخاص، بينما تمثل الودائع بالعملات الأجنبية النسبة الباقية مرتفعة للشهر الثالث على التوالي إلى 11,3٪ في مارس مقابل 9,7٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص في فبراير، وتشمل الودائع بالعملة المحلية ثلاثة أنواع من الودائع طبقا لآجال استحقاقها، وهي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع لأجل.

وقد تحسنت حصة الودائع لأجل خلال مارس إلى 56,5٪ مقابل 56٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص في فبراير، بينما شهدت حصة الودائع تحت الطلب استقرارا نسبيا عند 27,4٪، في حين انخفضت حصة الودائع الادخارية نسبيا إلى 16,2٪ من إجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية خلال شهر مارس 2015.

وباستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية خلال شهر مارس طبقا لتصنيفها، فقد سجلت الودائع تحت الطلب حوالي 8,139 مليارات دينار مرتفعة على أساس شهري بأدنى نسبة منذ أغسطس عام 2012 وبأقل من نصف٪ وبنحو 40 مليون دينار مقارنة بقيمتها التي كانت سجلت 8,099 مليارات دينار في فبراير 2015.

ودائع الادخار

في حين سجلت ودائع الادخار 4,81 مليارات دينار، وذلك خلال شهر مارس، محققة تراجعا بأقل من1٪ وبنحو 44 مليون دينار مقارنة بحجمها الذي كان قد وصل إلى 4,86 مليارات دينار في فبراير، كما سجلت ودائع القطاع الخاص لأجل 16,8 مليار دينار في مارس 2015 محققة ارتفاعا على أساس شهري نسبته 1,9٪ وبنحو 308 ملايين دينار عن قيمتها التي كانت قد وصلت الى 16,5 مليار دينار في فبراير 2015.

ونتيجة لما سبق فقد بلغت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية 29,7 مليار دينار في مارس مسجلة ارتفاعا نسبته 1٪ وبنحو 304 ملايين دينار مقارنة بقيمتها التي كانت قد وصلت إلى 29,4 مليار دينار في فبراير الماضي، بينما سجلت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية 3,8 مليارات دينار في مارس محققة نموا شهريا غير مسبوق منذ مارس من عام 2013 وصلت نسبته الى 20,8٪ وبنحو 656 مليون دينار عن قيمتها التي كانت سجلت 3,15 مليارات دينار في فبراير الذي شهد نموا شهريا ملحوظا نسبته 5,5٪.

أما على مستوى النمو السنوي لكافة تصنيفات ودائع القطاع الخاص، فقد شهدت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب ارتفاعا في مارس بنسبة 2٪ وبنحو 162 مليون دينار على أساس سنوي، مقارنة بقيمة اقتربت من 7,98 مليارات دينار في مارس 2014.

كما سجلت الودائع الادخارية ارتفاعا سنويا محدودا نسبته 1,6٪ وبنحو 78 مليون دينار مقارنة بقيمتها التي كانت بلغت 4,7 مليارات دينار في مارس 2014، بينما حققت الودائع لأجل ارتفاعا سنويا نسبته 2,9٪ وبنحو 480 مليون دينار مقارنة بقيمة كانت بلغت نحو 16,3 مليار دينار.

وبالتالي انخفض نسبيا نمو ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية على أساس سنوي في مارس إلى 2,5٪ وبقيمة بلغت 719 مليون دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي قدرها 8,9٪ في العام الماضي.

بينما شهدت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعا على أساس سنوي غير مسبوق منذ فبراير 2014 نسبته 16٪ وبنحو 526 مليون دينار مقارنة بقيمة كانت قد سجلت نحو 3,28 مليارات دينار في مارس 2014.

حجم الودائع المصرفية في القطاع الخاص وودائع القطاع الحكومي لدى الجهاز المصرفي الكويتي

نوع الودائع	حجم الودائع المصرفية بداية من أكتوبر 2014 حتى مارس 2015 القيمة بالمليار دينار كويتي						التغير في مارس 2015		التغير السنوي في مارس 2015	
	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر 2014	يناير 2015	فبراير	مارس 2015	القيمة بالمليار دينار	معدل التغير الشهري	قيمة التغير السنوي "مليار دينار"	معدل التغير السنوي
(أ) ودائع القطاع الخاص										
(1) ودائع القطاع الخاص تحت الطلب	7.64	8.39	8.11	7.89	8.09	8.14	0.040	%0.5	0.462	%2
(2) الودائع الادخارية	4.89	4.86	4.84	4.82	4.86	4.81	(0.044)	(%0.9)	0.078	%1.6
(3) ودائع القطاع الخاص لأجل	16.40	16.10	16.64	16.38	16.85	16.79	0.308	%1.9	0.480	%2.9
(4) إجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية (1) + (2) + (3)	28.94	29.36	29.59	29.90	29.43	29.74	0.304	%1	0.720	%2.5
(5) ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية	2.48	2.96	2.89	2.99	3.15	3.81	0.656	%20.8	0.526	%16
(أ) إجمالي ودائع القطاع الخاص (4) + (5)	31.42	32.32	32.48	32.08	32.58	33.54	0.960	%2.9	1.245	%3.9
(ب) الودائع الحكومية										
(7) الودائع الحكومية تحت الطلب	0.169	0.182	0.178	0.259	0.287	0.293	0.006	%2.2	0.131	%81
(8) الودائع الحكومية لأجل	5.12	5.13	5.11	5.19	5.2	4.92	(0.279)	(%5.4)	(0.128)	(%2.5)
(ب) الودائع الحكومية (7) + (8)	5.29	5.31	5.29	5.45	5.49	5.21	(0.273)	(%5)	0.003	%0.1
إجمالي حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي	36.71	37.64	37.77	37.52	38.07	38.76	0.687	%1.8	1.248	%3.3

شكوك حول استقرار الأسعار بمستوياتها الحالية مع قرب اجتماع «أوبيك»

«كافيو»: أسعار النفط في خطر حال رفع «الفيدرالي الأميركي» معدل الفائدة

نورس حافظ

تنشر «الأنباء» تقريرا خاصا أعده مدير مكتب التداول في شركة كافيو نورس حافظ عن أسعار النفط وقرب اجتماع «أوبيك» في يونيو القادم، وفيما يلي أبرز التفاصيل:

في ضوء قرب اجتماع أوبيك في يونيو القادم والشكوك حول مدى إمكانية استقرار الأسعار في المستويات الحالية نعتقد أن أسعار النفط معرضة للمخاطر النزولية لعدة عوامل أبرزها:

1 ـ توقعات بمواصلة ارتفاع مؤشر الدولار

في ظل رغبة أعضاء الفيدرالي الأميركي بالبدء برفع معدلات الفائدة في العام الحالي ان تحسنت البيانات فمن المتوقع أن يؤثر ذلك بدفع مؤشر الدولار لارتفاعات بارزة مما يزيد الضغوط النزولية على أسعار النفط المسعرة بالدولار.

2 ـ استمرار توقعات وفرة المعروض

وكالة الطاقة الدولية ذكرت في تقريرها منتصف الشهر الجاري أن المعروض اليومي العالمي بلغ مستوى 95,07 مليون برميل يوميا، وأما الطلب خلال العام الحالي فمتوقع أن يصل إلى 93,6 مليون برميل يوميا أي أن الوكالة تتوقع للعام الحالي بقاء فائض في العرض يرتفع عن الطلب العالمي بما يقارب 2 مليون برميل يوميا.

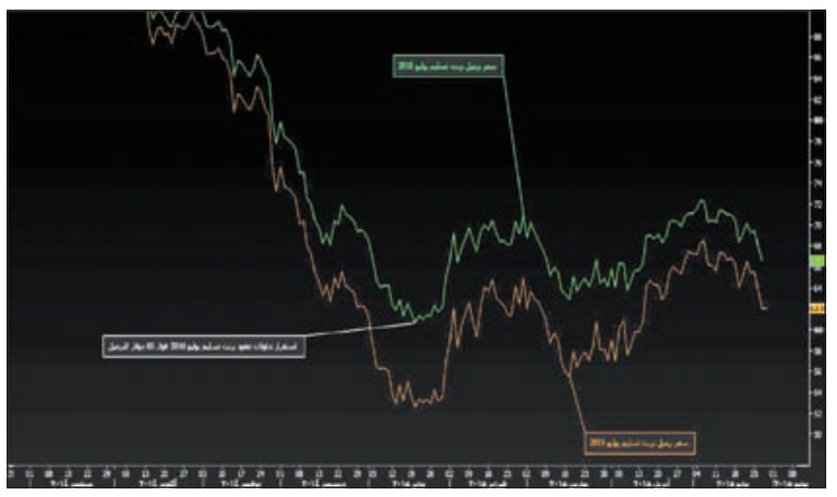

ارتفاع إنتاج «أوبك» خلال إبريل لـ 31,2 مليون برميل يومياً

تخفيض النفقات الرأسمالية من قبل شركات النفط الكبرى لتحفيز الأسعار

3 ـ تنافسية الدول المصدرة للنفط للحفاظ على الحصة السوقية

إنتاج منظمة أوبيك في شهر أبريل الماضي ارتفع إلى 31,21 مليون برميل يوميا ويتوقع أن تبقي في اجتماعها في يونيو القادم على إنتاجها المستهدف دون أي تخفيض بهدف الحفاظ على الحصة السوقية.

4 ـ العوامل التي تدعم الأسعار على المدى الطويل

● تخفيض النفقات الرأسمالية من قبل شركات النفط الكبرى بسبب انخفاض عوائدها فمن المتوقع على المدى الطويل أن يؤثر ذلك سلبا على المعروض.

● انخفاض عدد منصات الحفر في أميركا مما يعني ان الانخفاضات الإضافية ستؤدي فيما بعد إلى تأثر بانخفاض الإنتاج.

● إمكانية ارتفاع الطلب تدريجيا على المدى الطويل جراء برامج التحفيز العالمية.

● حالة الـ Contango في العقود المستقبلية للنفط، حيث ان سعر برميل برنت للعقود المستقبلية التي تستحق في يوليو عام 2016 بقي مرتفعا بشكل بارز مقارنة بالعقود التي تستحق في شهر يوليو العام الحالي مما يعني أن السوق ينظر للعقود التي تستحق في منتصف العام القادم بنظرة إيجابية.

لذا نتوقع من هذه العوامل أن تتأثر أسعار النفط سلبا في حال ارتفاع مؤشر الدولار جراء رغبة الفيدرالي الأميركي في رفع معدل الفائدة، وذلك التأثر يعد على المدى القصير وثم من المحتمل ألا تستطيع الأسعار الاستقرار بالقرب من أدنى مستويات سجلتها في الربع الأول من العام الحالي فتعود للارتفاع على المدى الطويل.

«رويترز»: عند 61,6 دولارا في 2015

معروض «أوبيك» وانتعاش النفط الصخري سيبقيان أسعار النفط ضعيفة

رويترز: توقع مسح لرويترز أمس أن تظل أسعار النفط ضعيفة نسبيا لنهاية العام الحالي بسبب المعروض الوفير من المنتجين التقليديين في الشرق الأوسط وانتعاش إنتاج النفط الصخري الأميركي.

وبحسب المسح الشهري الذي تجريه رويترز ويشمل 28 محللا فمن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 61,60 دولارا للبرميل في 2015 أي قرب المستويات الحالية.

وبلغ متوسط برنت منذ بداية العام الحالي نحو 58 دولارا للبرميل انخفاضا من نحو 100 دولار في 2014.

ويرجح المحللون أن تقرر منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) خلال اجتماعها في ڤيينا الأسبوع القادم الإبقاء على هدفها لحجم الإنتاج دون تغيير عند 30 مليون برميل يوميا لكن مع المحافظة على الإنتاج الفعلي فوق ذلك المستوى.

وقال كارستن فريتش كبير محللي أسواق النفط والسلع الأولية لدى كومرتس بنك في فرانكفورت «سيكبح ذلك الأسعار.. اجتماع أوپيك سيؤكد استراتيجية حماية حصتها السوقية».

وقال فرانك كلامب محلل سوق النفط لدى ال.بي.بي.دبليو إن من المستبعد أن ترتفع أسعار النفط كثيرا هذا العام بسبب «العودة المرجحة للنفط الصخري الأميركي».

وأظهر الاستطلاع أن من المتوقع أن يرتفع برنت إلى 70,90 دولارا العام القادم و75,90 دولارا في 2017.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط الخام الأميركي الخفيف 55,60 دولارا للبرميل هذا العام و65,90 دولارا في 2016.

وبلغ متوسط سعر الخام 51,79 دولارا منذ بداية 2015.

أخبار عالمية

اهتمام قطري وبحريني بالوحدة التركية لـ«HSBC»

إسطنبول ـ رويترز: قالت مصادر مطلعة أمس إن مجموعة آي.ان.جي وبنك قطر الوطني وبنك المؤسسة العربية المصرفية الذي مقره البحرين ضمن المنافسين المحتملين على الأنشطة التركية لبنك اتش.اس.بي.سي.

وقالت المصادر الأربعة إن آي.ان.جي وقطر الوطني مهتمان بشراء الوحدة التركية بأكملها وليس فقط ذراع التجزئة المصرفية التي تمنى بخسائر. وقال اثنان من المصادر: إن المؤسسة العربية المصرفية تتطلع أيضا إلى شراء النشاط بالكامل.

كان ستيوارت جاليفر الرئيس التنفيذي لبنك اتش.اس.بي.سي قال في فبراير: إن وحدات البنك في البرازيل والمكسيك وتركيا والولايات المتحدة بحاجة إلى تحسين الأداء أو البيع.

الاقتصاد السويسري ينكمش في الربع الأول

زوريخ ـ رويترز: أظهرت البيانات أمس انكماش الاقتصاد السويسري في الربع الأول من العام بينما ساعد الإنفاق الاستهلاكي القوي في كبح تراجع كان مرشحا للتفاقم بعد أن ألغى البنك المركزي سقف سعر صرف الفرنك مقابل اليورو.

وتراجع الناتج المحلي الإجمالي 0,2٪ في الأشهر الثلاثة الأولى من 2015 مقارنة مع نمو معدل قدره 0,5٪ في الربع السابق.

وتوقع محللون استطلعت رويترز آراءهم تراجع الناتج المحلي الإجمالي 0,1٪ عن ربع السنة السابق.

وقالت أمانة الشؤون الاقتصادية في بيان «كانت مساهمة ميزان تجارة السلع والخدمات في النمو سلبية بشكل خاص».

وبيانات الناتج المجلي الإجمالي للأشهر الثلاثة حتى مارس هي الأولى التي تغطي الفترة التالية مباشرة على القرار المفاجئ الذي أخذه البنك الوطني السويسري (البنك المركزي) في 15 يناير بإلغاء سقف سعر صرف العملة المحلية الذي كان محددا عند 1,20 لليورو.

اليابان: مؤشرات اقتصادية إيجابية

طوكيو ـ رويترز: أظهرت بيانات حكومية أمس الانتاج الصناعي لليابان ارتفع بنسبة 1,0٪ في ابريل مسجلا أول زيادة في ثلاثة اشهر.

واشارت البيانات الى ان المصنعين الذين شملهم مسح وزارة الاقتصاد والصناعة يتوقعون ان يرتفع الانتاج بنسبة 0,5٪ في مايو وأن يتراجع 0,5٪ في يونيو.

واظهرت ارقام رسمية ان معدل البطالة في اليابان تراجع في ابريل الى 3,3٪ من 3,4٪ في مارس. وانهى مؤشر نيكي للأسهم تعاملاته امس مرتفعا 0,26٪ عند 20605,68 نقطة وهو أعلى مستوى له في 15 عاما.

الى ذلك، أظهرت بيانات حكومية أمس ان واردات اليابان من النفط الخام الايراني قفزت بنسبة 20٪ في ابريل مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي لتصل إلى 68275 برميلا يوميا.

واشارت البيانات التي اصدرتها وزارة الاقتصاد والتجارة الى ان مجمل واردات اليابان من النفط الخام الشهر الماضي انخفض 5,1٪ على اساس سنوي الى 3,35 ملايين برميل يوميا في حين ارتفع اجمالي مبيعات المنتجات النفطية 6,1٪ الى 3,13 ملايين برميل يوميا.

خام العماني يرتفع إلى 63,62 دولاراً في يوليو

سنغافورة ـ رويترز: أظهرت حسابات لرويترز من واقع بيانات بورصة دبي للطاقة أمس أن سعر البيع الرسمي للخام العماني سيرتفع في يوليو بمقدار 4,94 دولارات إلى 63,62 دولارا للبرميل. وسعر البيع الرسمي للخام العماني في يوليو هو متوسط التسويات اليومية للخام على مدى مايو لعقد أقرب استحقاق. وتفيد الحسابات بأن سعر البيع الرسمي لخام دبي الذي تحدد بخصم 0,20 دولار للبرميل عن سعر الخام العماني في بورصة دبي للطاقة سيبلغ 63,42 دولارا للبرميل في يوليو.

تركيا: البنوك الحكومية تطلق وحدات إسلامية قريبا

أسطنبول ـ رويترز: قال الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إنه يتوقع أن تنشئ البنوك الحكومية الأخرى وحدات للأنشطة المصرفية الإسلامية قريبا بعد أن أطلق بنك زراعت الذي تديره الدولة وحدة إسلامية أمس.

وقال اردوغان متحدثا خلال مراسم تدشين الوحدة الجديدة لبنك زراعت إنه يتوقع أيضا أن ينشئ البنك وحدة للتأمين الإسلامي.

واردات آسيا من نفط إيران لأعلى مستوى في 4 أشهر

طوكيو ـ رويترز: زادت الواردات الآسيوية من الخام الإيراني 12 ٪ في ابريل مقارنة مع الشهر السابق لتسجل أعلى مستوى لها في أربعة أشهر عند نحو 1,2 مليون برميل يوميا متجاوزة بذلك المستوى المسموح به بموجب العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران بسبب برنامجها النووي.

لكن واردات الأشهر الأربعة الأولى من العام لم تتجاوز الحد البالغ مليون برميل يوميا إلا بقليل، ما ينبئ بأن صادرات النفط الإيراني لن تكون مبعث قلق على الأرجح مع استعداد المفاوضين لمحادثات تجرى هذا الشهر للتوصل إلى اتفاق نهائي سينهي العقوبات نظير قبول إيران بفرض قيود وضمانات على أنشطتها النووية.

وبلغ إجمالي واردات المشترين الأربعة الكبار ـ الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية ـ من النفط الإيراني 1,17 مليون برميل يوميا الشهر الماضي بانخفاض 4,1٪ على أساس سنوي لكن عند أعلى مستوى منذ تسجيل 1,21 مليون برميل يوميا في ديسمبر حسبما أظهرت بيانات حكومية وملاحية.